تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية

Daily Media Monitering Report for Helth Industry

اليوم : الخميس

التاريخ: 3 أكتوبر 2024

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 16995

تقرير الطب النفسي يبرئ ثلاثينية من مسؤولية سرقة سيارة

برأت المحكمة الكبرى الاستئنافية فتاة ثلاثينية من سرقة سيارة وألغت المحكمة حكما بحبسها سنة بعد أن كشف تقرير الطب النفسي أن المتهمة غير مسؤولة عن تصرفاتها، فيما أمرت المحكمة بإيداعها مستشفى الطب النفسي إلى أن يأمر قاضي تنفيذ العقاب بإنهاء الإيداع.

وقالت المحامية هدى الأسود إن موكلتها وجهت إليها النيابة أنها سرقت «سيارة» مملوكة لشركة تمويلية، كما أنها اعتدت على سلامة جسم المجني عليه وأحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق، ولم يفض فعل الاعتداء إلى مرضه أو عجزه عن أعماله الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوما، حيث إن موكلتها استغلت إيقاف السيارة ودخول صاحبها إلى أحد البرادات وترك السيارة مفتوحة وهي تعمل، وبعد دقائق قليلة خرج من البرادة ولم يجد المركبة، حيث إن المتهمة صادف وجودها في ذات المنطقة وقد أبصرت المركبة متوقفة على مقربة من الموقع الذي كانت تتواجد به، وقد شاهدت أن المركبة كانت في وضع التشغيل والمفتاح بداخلها، فقامت بسرقة المركبة والتوجه بها إلى منطقة مدينة حمد، حيث عاقبتها محكمة أول درجة بالحبس مدة سنة مع النفاذ.

وأشارت المحامية إلى أنها لجأت إلى المحكمة الكبرى الاستئنافية وطلبت عرض موكلتها على الطب النفسي، لكونها لديها ملف طبي وأنها غير مسؤولة عن تصرفاتها، وأمرت المحكمة بعرض المستأنفة على مستشفى الطب النفسي وتشكيل لجنة ثلاثية لفحص قدرات المستأنفة العقلية والنفسية وإعداد تقرير بشأن ذلك، حيث خلص تقرير اللجنة إلى أن المستأنفة غير مسؤولة عن تصرفاتها إزاء الواقعة.

وقالت المحكمة إنه من المقرر قانوناً أن تقدير حالة المستأنفة العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية هو أمر يتعلق بوقائع الدعوى، يفصل فيه قاضي الموضوع بغير معقب طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة، وإذ إن تقرير اللجنة التي قامت بفحص قدرات المستأنفة العقلية والنفسية قد خلص إلى أن المتهمة غير مسؤولة عن تصرفاتها إزاء الواقعة، ويعد ذلك سبباً لانعدام مسؤوليتها الجنائية عن الفعل الذي وقع منها، ولا سيما أن التهم المنسوبة إليها من جرائم جنح. وبالتالي، يمتنع على المحكمة معاقبتها طبقا للمواد ٣١ و٨٧ من قانون العقوبات، وعليه تقضي المحكمة ببراءة المستأنفة مما نُسب إليها من اتهام.

P 9
Link

من خلال دعم صندوق العمل «تمكين» لمنشأة «أمانة للرعاية الصحية»

فرص وظيفية للكفاءات المحلية في القطاع الصحي

فتح باب تقديم طلبات التوظيف ١٢ الجاري والشواغر الوظيفية تتضمن الأطباء والممرضين

أعلن صندوق العمل «تمكين» دعم إنشاء «أمانة للرعاية الصحية» المنشأة المتخصصة في خدمات الرعاية الصحية طويلة الأمد وخدمات التأهيل لذوي الهمم، حيث سيتم توفير فرص عمل للكفاءات البحرينية في المجال الصحي، وهو ما سيسهم في تطوير الخدمات المقدمة في هذا القطاع.

وسينظم فريق عمل «أمانة للرعاية الصحية» يوماً لاستقبال طلبات التوظيف وذلك في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٤ لاستقطاب أفضل الكفاءات للانضمام إلى فريق عمل المنشأة، حيث يمكن للراغبين في الانضمام لفريق العمل التقديم عبر الموقع الإلكتروني amanahealthcarebh.com حتى تاريخ ٨ أكتوبر. وتشمل الوظائف المتاحة الأطباء، والممرضين، واختصاصيي العلاج الطبيعي والتغذية، إلى جانب الإداريين.

ويدعم صندوق العمل «تمكين» منشأة «أمانة للرعاية الصحية» تماشياً مع أولويات تمكين الإستراتيجية التي ترتكز على ثلاث مبادرات رئيسيّة تتمحور حول المساهمة في خلق فرص توظيف نوعية للكفاءات المحلية، ودعم تطورهم الوظيفي في القطاع الخاص، بالإضافة إلى مساندة المؤسسات لتنمية القطاع الخاص مما يسهم في تعزيز الأثر الاقتصادي والنمو المستدام.

وبهذه المناسبة صرحت مها عبدالحميد مفيز الرئيس التنفيذي لصندوق العمل «تمكين»، قائلة: «يأتي دعم تمكين لمنشأة أمانة للرعاية الصحية استكمالاً للجهود الحثيثة لمساندة القطاع الصحي المتنامي والذي يضم أكثر من ١٥،٨٠٠ موظف في مختلف الأدوار والتخصصات. ونفخر بالتعاون مع «أمانة للرعاية الصحية»، لما ستكون لها من دور بارز في تقديم خدمات رعاية متكاملة وتحسين جودة الرعاية الصحية بما يتماشى مع أعلى المعايير العالمية.»

وتعد أمانة للرعاية الصحية جزءا من مجموعة M42، شركة دولية تتخذ من أبوظبي مقراً لها، والتي ستطلق نشاطاتها المتخصصة في المملكة بالتعاون مع ممتلكات خلال العام القادم. حيث تضم «أمانة للرعاية الصحية» مرافق مستحدثة ومميزة، وتهدف إلى تخفيف الضغط الناجم عن المستشفيات من الإقامة الطبية طويلة الأمد.

وأكد الدكتور محمد الساعاتي، الرئيس التنفيذي بالإنابة لمجموعة M42 بالإنابة والرئيس التنفيذي لأمانة للرعاية الصحية البحرين، أن جلب النموذج العالمي الناجح لخدمات التأهيل والرعاية طويلة الأمد من M42 إلى البحرين لأول مرة سيؤثر إيجابيا على الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال خلق وظائف عالية الجودة للبحرينيين. وأضاف: «نحن ملتزمون بتعزيز وتحسين البنية التحتية للقطاع الصحي في مملكة البحرين من خلال توظيف وتدريب وتطوير أفضل المواهب المحلية، بمن في ذلك الأطباء والممرضون والفنيون وفرق الدعم».

الجدير بالذكر ان صندوق العمل (تمكين) قد أعلن مسبقاً إطلاق حزمة البرامج الأكبر من نوعها بالتعاون مع المجلس الأعلى للصحة بهدف تطوير وتدريب أكثر من ٧٠٠ بحريني من الكوادر الوطنية في القطاع الصحي. يأتي هذا ضمن أهداف تمكين المتمثلة في جعل المواطن البحريني الخيار الأمثل للتوظيف إلى جانب دعم مؤسسات القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في المملكة.

P 12
Link

ALAYAM الأيام
سنبدي لك الأيام ما كنت جاهلا وبأتيك بالأخبار من لم تزود
العدد: 12962

منات الفرص الوظيفية للكفاءات المحلية بالقطاع الصحي

«تمكين» تدعم منشأة «أمانة للرعاية الصحية»

أعلن صندوق العمل «تمكين» دعم إنشاء «أمانة للرعاية الصحية»، المنشأة المتخصصة في خدمات الرعاية الصحية طويلة الأمد وخدمات التأهيل لذوي الهمم. إذ سيتم توفير فرص عمل للكفاءات البحرينية في المجال الصحي، والذي سيسهم في تطوير الخدمات المقدمة في هذا القطاع.

وسينظم فريق عمل «أمانة للرعاية الصحية» يومًا لاستقبال طلبات التوظيف، وذلك في 12 أكتوبر 2024 لاستقطاب أفضل الكفاءات للانضمام لفريق عمل المنشأة. إذ يمكن للراغبين في الانضمام لفريق العمل التقديم عبر الموقع الإلكتروني amanahealthcarebh.com حتى تاريخ 8 أكتوبر. وتشمل الوظائف المتاحة الأطباء، والممرضين، وأخصائيي العلاج الطبيعي والتغذية، إلى جانب الإداريين.

ويدعم صندوق العمل «تمكين» منشأة «أمانة للرعاية الصحية» تماشيًا مع أولويات تمكين الإستراتيجية التي ترتكز على ثلاث مبادرات رئيسيّة تتمحور حول المساهمة في خلق فرص توظيف نوعية للكفاءات المحلية، ودعم تطورهم الوظيفي في القطاع الخاص، بالإضافة إلى مساندة المؤسسات لتنمية القطاع الخاص، ما يسهم في تعزيز الأثر الاقتصادي والنمو المستدام.

وبهذه المناسبة، صرحت مها عبدالحميد مفيز، الرئيس التنفيذي لصندوق العمل «تمكين»، قائلة: «يأتي دعم تمكين لمنشأة أمانة للرعاية الصحية استكمالاً للجهود الحثيثة لمساندة القطاع الصحي المتنامي، والذي يضم أكثر من 15,800 موظف في مختلف الأدوار والتخصصات. ونفخر بالتعاون مع «أمانة للرعاية الصحية» لما ستكون لها من دور بارز في تقديم خدمات رعاية متكاملة وتحسين جودة الرعاية الصحية بما يتماشى مع أعلى المعايير العالمية».

وتعد أمانة للرعاية الصحية جزءًا من مجموعة «M42» شركة دولية تتخذ من أبوظبي مقرًا لها، والتي ستطلق نشاطاتها المتخصصة في المملكة بالتعاون مع ممتلكات خلال العام القادم. إذ تضم «أمانة للرعاية الصحية» مرافق مستحدثة ومميزة، وتهدف إلى تخفيف الضغط الناتج عن المستشفيات من الإقامة الطبية طويلة الأمد.

وأكد الدكتور محمد الساعاتي، الرئيس التنفيذي بالإنابة لمجموعة M42 البحرين والرئيس التنفيذي لأمانة للرعاية الصحية البحرين، أن جلب النموذج العالمي الناجح لخدمات التأهيل والرعاية طويلة الأمد من M42 إلى البحرين لأول مرة سيؤثر إيجابًا في الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال خلق وظائف عالية الجودة للبحرينيين. وأضاف: «نحن ملتزمون بتعزيز وتحسين البنية التحتية للقطاع الصحي في مملكة البحرين من خلال توظيف وتدريب وتطوير أفضل المواهب المحلية، بما في ذلك الأطباء والممرضين والفنيين وفرق الدعم».

الجدير بالذكر أن صندوق العمل «تمكين» قد أعلن مسبقًا إطلاق حزمة البرامج الأكبر من نوعها بالتعاون مع المجلس الأعلى للصحة؛ بهدف تطوير وتدريب أكثر من 700 بحريني من الكوادر الوطنية في القطاع الصحي. يأتي هذا ضمن أهداف تمكين المتمثلة في جعل المواطن البحريني الخيار الأمثل للتوظيف، إلى جانب دعم مؤسسات القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في المملكة.

P 16
Link

لإجهاض جريمة في حق جنين حي يحبو إلى اكتمال النمو

محمد كمال
mohammed.a.kamal@gmail.com

الإنسان بين الطبيعة والمجتمع هويتان مختلفتان، وحاصل بعض الأمور بينهما، أن نتاج الطبيعة يكون ضحية لإرادة المجتمع، وإرادة المجتمع تعلو فوق إرادة الإنسان الفرد. والإنسان في ظروف عديدة قد يتصاع اضطرارًا لإرادة المجتمع وكبح إرادته الذاتية، فيكون هذا الإنسان ضحية المجتمع، و يستتبع ذلك ضحية أخرى يكون هذا الإنسان في الظاهر هو المسبب لها، بينما هو مسلوب الإرادة تحت ضغط قوة اجتماعية قاهرة تدفعه وتحرضه وتحبب اليه فعلة لا يرتضيها ولا يقرها ضميره، ولكنها إرادة القوي ضد إرادة الضعيف، والجاهل هو أضعف الضعفاء.

الطبيعة تحافظ على ذاتها بما أبدعت من وسيلة للتكاثر وحفظ الجنس، بينما للمجتمع مسار آخر غير ملتزم إلا بمقتضيات هوى النفس المتقلبة والظروف الاجتماعية بما تحمل من ضغوط قوامها تقاليد متوارثة و مفاهيم غير واقعية وغير عقلانية تفتقر الى القدرة على حل القضايا فتتزلق إلى أيسر السبل وهي في الغالب تخلق قضية أخرى غير محسوسة من الغالبية المنصاعة عاطفيًا وراء الموروثات التي تعبث بالإشكاليات دون القدرة على إيجاد حل عقلاني لها.

هذا المجتمع يقسو على أمه الطبيعة، إذ الطبيعة تعطي والإنسان بهوينه الاجتماعية يرفض العطاء بجرم الوأد والإجهاض، ولا فرق بين الوأد والإجهاض، إلا بفارق الزمن بين الحمل والوضع... ويبرر جرم الوأد بما هو أوقع من الجرم بتفضيل الذكر على الانثى، أي رفع شأن الأخ والخط من شأن الأخت، أو لأسباب أخرى واهية، يستميت الإنسان المحشور بين القضايا الاجتماعية و الشخصية لإيجاد مبررات لتمرير جريمة الوأد، ويلطخ الوأد تحت مسمى «إجهاض»، وما درى أن الإجهاض عملية استباقية قبل الوأد، دافعه كيفي يصبو الى مجرد التخلص من وجود حمل غير مرغوب فيه، وهو المصنف بالمقتعل والمتعمد في قائمة الأسباب التي قد يستسيغ الإنسان منها مبررات لتنفيذ عملية الإجهاض، أي الوأد المُسبق (الاستباقي)... الإجهاض وأد استباقي قبل الولادة، والوأد إجهاض لاحق بعد الولادة.

ومن نكد الإنسان على نفسه أنه يعللن رغباته و أهواءه ومخاوفه بألوان من كلام يلمع منمق يضعه في أطر منطقية مبتكرة وقانونية مبررة، ويرضي نفسه بذرائع خادعة، بينما أسّ مأساته أنه عاجز أن يوفق بين الطبيعي والاجتماعي. وهذا يعني أنه غير قادر وغير مستعد أن يحل الإشكاليات الاجتماعية التي تواجهه بالاعتماد على ملكة العقل، بل ينجرف عاطفيًا وراء ما تمليه الموروثات دون مراجعة و إعادة نظر ولا جدية بأية درجة من التفكر في البحث عن حلول واقعية للقضايا الحساسة التي تمس القيم الأخلاقية الطبيعية الأصيلة أمام القيم الاجتماعية المبتكرة والتقاليد والأعراف المتوارثة. بالنسبة لقضايا مثل عملية الإجهاض، فإن القيم الأخلاقية الطبيعية الأصيلة تدين العملية، بينما القيم الاجتماعية والتقاليد الموروثة تجيز وتبرر وقد تشجع على العملية. وهنا يضعنا أمام تناقض بين قيم أخلاقية وقيم اجتماعية يعتقد أتباعها أنها قيم أخلاقية، رغم أنها تجيز عمليات لا يمكن إدراجها إلا تحت قائمة القتل العمد، أي الجريمة، أي تقيض الأخلاق... الوأد قتل والإجهاض قتل، والقتل جريمة، إذا فنحن أمام طبيعتين متناقضتين من القيم.

حتى نسبر غور الإجهاض أكثر ونسلط الضوء عليه لرؤية أوضح، نعرج على نمط من الإجهاض، غير مدون في قائمة الإجهاض، ولكنه إجهاض نية وفعلا ونتيجة، ويجمع في آن واحد جريمة قتل الجنين و حامل الجنين. وهذا النمط من الإجهاض يطلقون عليه اسمًا أقرب الى شعار يجمع بين تقيضين وهو «جريمة شرف»، عندما يكون الشرف!!! متقلا بجنين دخيل، وبناهي المنفذ بأنه قد طهر وصان شرفه بإزهاق روحين بريئين، بينما القضية بكل حيثياتها و تداعياتها تقتضي حلا عقلانيًا متأنيًا، وليس قتلا منسرعًا بدافع من عاطفة عمياء... وهذا من أبشع وأوقع وأقبح أنواع الإجهاض، إذ، الإجهاض ليس فقط قتل الجنين حفاظا على سلامة الأم او رغبة في عدم الإنجاب، بل قد يمتد الى ضرورة قتل الأم والجنين معًا، وهكذا ترتخي أعصاب وترتاح نفس المنفذ إذ يفك الضغط الموروث عن كاهل مكانته الاجتماعية، ليس إلا!!!.

الوأد والإجهاض والقتل متساوون في الجريمة ومختلفون في الأسباب والأهداف، إذ إنه لكل جريمة سبب وهدف، وكلها بأسبابها وأهدافها تزيد طين القضايا بلة ولا تقترب من حلها بواقعية وعقلانية وأخلاقية.

القيم الاجتماعية في عمومها مجموعة من المفاهيم الدينية والعقائدية والأعراف المتوارثة، وبالنسبة لقضايا الإجهاض فإن الأديان جميعها ملتزمة بالقيم الأخلاقية الطبيعية الأصيلة، ولها موقف موحد ضد الإجهاض، بجميع أنواعه، بغض النظر عن الأسباب والأهداف، إذ الإجهاض بالنسبة للدين عامة عمل إجرامي لا نقره، بل نرفضه، العقائد الدينية قاطبة.

الدافع إلى الإجهاض له وجهان، وجه عام تحت طائلة الأعراف المتوارثة، ووجه خاص لأسباب صحية ورغبات شخصية. الوجه العرفي كان الوأد قبل الإسلام لأنه في حينه ما كان الإجهاض ممكنًا من الناحية العملية، ولكنه مازال ساري المفعول في بعض الدول الشرقية من غير أهل الكتاب. الوجه الخاص للإجهاض لضرورات صحية وطبية يمكن استيعابها بحزن وألم، ولكن الجانب الشخصي الذي قوامه عدم الرغبة في الانجاب مع وجود الحمل، والانزلاق الى جريمة قتل الجنين باسم الإجهاض، هنا تكمن الفعلة التي لا يمكن استيعابها ولا تبريرها ولا قبولها بالمطلق، لأن الفعلة جريمة قتل مع سبق الإصرار.

عملية الإجهاض بسببها، القرار من قبل الراغب، والقبول من قبل المنفذ وهو الطبيب، وكلاهما يتحملان المسؤولية، ومسؤولية الطبيب أعظم لأنه الأدرى بالمعطيات و طبيعة الأسباب وسياق المبررات و الضروريات الصحية، والطبيب لا علاقة له بالقضايا الاجتماعية التي تتخذ ذريعة للوأد الاستباقي. وهذا يعني أن المؤسسة الطبية عامة والطبيب خاصة، المطلوب منه تنفيذ عملية الإجهاض، هم أصحاب القرار بنعم، إذا كان الإجهاض له مبررات صحية – طبية وهو أمر مؤسف ومؤلم، والقرار بلا، إذا كان الإجهاض لمجرد التخلص من الجنين على هوى رغبات شخصية بغض النظر عن الأسباب الاجتماعية.

من أجل تلطيف فعلة الإجهاض وتبريرها واعتبارها فعلة مقبولة لا تمس القيم الأخلاقية و تكون خارج دائرة الجريمة، يعطون الإجهاض مفهومًا يعرفونه بهذه الكلمات «الإجهاض هو خروج الجنين من رحم الأم قبل اكتمال نموه بحيث لا يستطيع العيش خارج الرحم ولا داخله، أي قبل بداية الشهر السادس أو قبل اكتماله تمامًا. الإجهاض غالبًا ما يحدث خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل، كما أنه من الممكن أن يحدث بعد أسبوع أو أسبوعين من انقطاع الدورة».

بين الجنين واكتمال النمو مساحة مريحة خادعة بالتبرير، إذ إن الجنين في الواقع حي ينبض بالحياة وإلّا لا يكتمل النمو، والجنين نتاج تلقيح بين عنصرين يدب فيهما نبض الحياة، ولكنهما في عزلتهما لا نتاج منهما، لا جنين ولا اكتمال نمو ولا وليد، ويستحيل على مادتين أن يتفاعلا و ينتج منهما حياة إن لم تكن الحياة تدب فيهما، فالجنينُ حيٌّ وحياةٌ من تفاعل حيّ.

وما عرّفنا الإجهاض بأنه جريمة، إلّا لأنه قتل لكيان حي وإن لم يكتمل نموه، وما اكتمال النمو إلا مرحلة على طريق الحياة، مثل تدرج نمو الوليد من طفل عبر مراحل النمو إلى آخر مطاف العمر.

«قبل اكتمال النمو» له سابقة تاريخية في عرف الجاهلية عند شعوب عديدة، عندما كان الوأد مبررًا قبل اكتمال نمو الطفلة الى كمال المرأة... «قبل اكتمال النمو» مثلما كان تبريرًا للوأد في سابق الأزمان، صار تبريرًا للإجهاض في حاضر الزمان. كان في السابق عرفًا، وصار اليوم قانونًا وحقًا وهو حقٌ بعيد عن الحق، وفي الحالتين يلقى الإنسان تبعات أخطائه ومنزلقاته وأهوائه على من لا حول له ولا قوة ولا إرادة، ويبحث الخاطئ دومًا عن ضحية، والضحية في حال الوأد والإجهاض هو الجنين الحي البريء الذي يحبو كالدبيب إلى كمال ليتمتع من رؤية النور واستنشاق الهواء. وما ذنب الجنين الحي من أن يكمل مسيره الى كمال النمو ورؤية النور!!!

P 18
Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 5833

أكثر من 2000 منتسب بمؤسسات رعاية الوالدين النهارية

البلاد | ندى فهد

قالت الوكيل المساعد للرعاية والتأهيل الاجتماعي بوزارة التنمية الاجتماعية زينب العويناتي، إنه في ظل توجيهات الحكومة للاهتمام برعاية ودعم فئة كبار المواطنين عبر تسخير كافة السبل لتعزيز جودة حياتهم، فإن مملكة البحرين تتبنى استراتيجيات شاملة، بما في ذلك قيام الوزارة بتحديث الاستراتيجية الوطنية لكبار السن، وخطتها التنفيذية لتشمل جميع المجالات المعنية بهذه الفئة.

ولفتت لدى مداخلتها مع تلفزيون البحرين، إلى أن الوزارة تقدم عددًا من الخدمات الرعائية والمعيشية والاجتماعية والصحية والنفسية والترفيهية والمادية، لفئة كبار السن، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في ظل منظومة متكاملة من الحماية والرعاية الاجتماعية والاقتصادية، ضمن إطار الشراكة المجتمعية مع مختلف القطاعات الرسمية والأهلية والخاصة. وتابعت أن "هناك أيضًا خدمة التخفيضات والتسهيلات بالتعاون مع القطاعين العام والخاص، إذ بلغ عدد الجهات الداعمة للخدمة جارٍ لزيادة عدد هذه الجهات الداعمة".

53 جهة داعمة لخدمات كبار المواطنين

زينب العويناتي

53 جهة من القطاعين حتى نهاية شهر سبتمبر لهذا العام 2024 والعمل

وذكرت أن الوزارة تجري دراسات بحثية بالتعاون مع الجهات الأكاديمية عبر أحدث الدراسات الصحية المتعلقة بكبار المواطنين، والتي تهدف إلى إيجاد حلول للتحديات.

وعن مؤسسات رعاية الوالدين النهارية، أشارت العويناتي إلى أن هناك 13 مؤسسة كائنة وسط الأحياء السكنية، وهي موزعة في جميع محافظات مملكة البحرين، وتحتضن كبار المواطنين بالفترة النهارية، وتقدم لهم مختلف الخدمات التثقيفية والتأهيلية من أجل دعمهم ورعايتهم نفسيا واجتماعيا.

وأفادت بأن عدد المنتسبين في هذه المؤسسات يبلغ أكثر من 2000 منتسب من الرجال والنساء، وتدار منظمات المجتمع المدني ضمن برنامج الشراكة المجتمعية الفاعلة.

واختتمت بأن "هذه المؤسسات تسعى لتوفير الرعاية الشاملة وتطوير برامج التأهيل المناسبة لهم وتعزيز إدماجهم في المجتمع، إلى جانب وجود العديد من البرامج والخدمات المقدمة لهم والهادفة إلى تحسين جودة حياتهم".

P 21
Link